□ .. شكل وجود المجلس اليمني للاختصاصات الطبية بداية حقيقية للانطلاق نحو تنمية القدرات العلمية لدى الأطباء واعطائهم الفرص المتعددة للتخصص في المجالات التي يرغبون بها.. ومن نافلة القول التأكيد على أننا نعيش عصر فيضان المعلومات .. وتقدم في أدوات المعرفة والتقنيات .. والتحدي الذي يواجهه الطبيب في بلادنا عدم القدرة على الجري وراء تلك المعارف الهائلة التي تتدفق علينا من السماء والأرض .. وحتى يستطيع الطبيب البقاء داخل دائرة التفاعل هذه لابد له من الاستفادة من هذه التقنيات والمعارف المتجددة .. وأهداف المجلس اليمني للاختصاصات الطبية تصب في هذا الاتجاه.. حيث يتيح للأطباء الفرصة للتخصص ومتابعة الجديد.

ملاحظات عن دور المجلس اليمني للاختصاصات الطبية

الكثير من الأمراض تنتشر.. فأين استراتيجية مواجهتنا لها؟!!

دعونا نتحدث عن هذا المجلس ولكن من زاوية أخرى .. من خلال إظهار نقاط الضعف التي ينبغي مراجعتها ومناقشتها .. وأحب التأكيد على أن السلبيات موجودة في كل الدوائر والمؤسسات الحكومية ولايهمني فقط إظهارها بقدر ما يهمني التفكير في ايجاد البدائل وإحلال نقاط القوة مكانها .. ومن هذه الأمور التي تحتاج إلى نقاش ومراجعة:

أولا: المجلس اليمني يعمل بفلسفة غير واضحة .. أي أنه حصر مهمته في العمل على تخصيص الأطباء في مجالات محددة .. وبالفعل تمكن عدد كبير من الأطباء من الحصول على التخصص ضمن برنامج الزمالة العربية.. ولكن بعد أكثر من عشر سنوات على انشائه .. فإن هذه التخصصات تبدو مكررة.. وأصبح المجلس يعمل على انتاج أعداد كبيرة من النسخ المتشابهة بطريقة تشبه الاستنساخ.

لكن التسارع العالمي المتزايد في مجالات البحث والتكنولوجيا المتطورة خلقت حقائق جديدة.. وفرضت أولويات ينبغي التعامل معها بجدية في واقعنا الصحي .. مثل تشجيع البحوث العلمية.. وتوجيهها في دراسة مشاكلنا الصحية المستمرة التي تستحوذ منها بلادنا على نصيب الأسد.

مثل الزيادة العالية في وفيات الأمهات والأطفال .. وانتشار الكثير من الأمراض نتيجة السموم المتعددة التي أصبحت مختلطة بكل شيء .. وأمراض السرطان .. وغيرها من الأمراض التي تقلق المجتمع .. وهو ما يعكس عدم وجود استراتيجية صحية لمنعها أو التقليل منها على الأقل.. ونحن الآن بأمس الحاجة إلى توجيه الجهود نحوها وعدم تركها عند هذا المستوى المخيف!!.

إن تشجيع البحوث العلمية قد يسهم في وضع الخطط والبرامج المستقبلية وتشجيع الالتحاق بتخصصات جديدة تمس هذه الجوانب مباشرة أولويات يفرضها واقعنا الصحي وطموحنا المستقبلي .. ويستطيع المجلس اليمني الاسهام في هذا الجانب.. بدلا من تكرار نفس الخطوات السابقة في تفريخ التخصصات المعروفة .. فالحاجة تفرض التنوع وليس التكاثر فقط..

ثانيا: المجلس اليمني يرى بعين واحدة .. فهو حتى الآن لا يستطيع التعامل سوى مع الزمالة العربية فقط .. صحيح أنها شهادة تخصصية عالية يستطيع حاملها العمل بأي مستشفى عالمي .. لكن الصحيح أيضا أن المجلس يمكنه فعل الكثير – لو افترضنا توسيع مهامه – من خلال إقامة بروتوكولات تعاون مع جامعات ومؤسسات تعليمية اوروبية وامريكية نستطيع بموجبها الحصول على مقاعد دراسية في تخصصات محددة ونادرة نحتاج إليها والاستفادة من امكاناتهم وخبراتهم .. وخصوصا أن الاصدقاء الاوروبيين والأمريكيين يتعاونون في هذا الجانب تعاونا لا محدود..

د.عبدالرحمن حسن الحرازي ●

ثالثا: في نظام الزمالة العربية يطلب من الطبيب المتقدم للالتحاق النهائي عمل بحث طبي ضمن نفس التخصص كمتطلب دراسي لا يمكن دخول الامتحان بدونه .. وبناء على هذا الشرط .. تم عمل عشرات البحوث المتخصصة في المجال الصحي .. وتم قبولها من المجلس العربي للاختصاصات الطبية بدمشق.. إلا أن هذه البحوث للأسف الشديد لايستفاد منها داخل الوطن نهائيا رغم أهميتها .. ولا يعرفها سوى طبيب واحد هو منسق التدريب بحكم أن توقيعه على الغلاف الخارجي للبحث مطلوب .. بل إنها عادة تطبع من نسخة واحدة هي التي يتم إرسالها إلى دمشق .. وهذه للأسف كارثة..

في الوقت الذي نعاني فيه– في دول العالم الثالث– من قلة انتاج البحوث العلمية التي هي أساس التقدم والاكتشاف .. نعاني أيضا مشكلة الاهمال المتعمد حتى لتلك البحوث التي يتم عملها .. ويفترض أن يتم عمل لجنة بداخل المجلس لجمع هذه البحوث وتوزيعها على الجامعات والمستشفيات اليمنية.. والزام الباحث الدارس بعمل محاضرة موجزة عن البحث ونتائجه والقائها في كل المراكز العلمية ذات العلاقة لمناقشتها من قبل الجميع ومعرفة نتائجها.. والاستفادة من التوصيات التي خرج بها الباحث.. ولا يعقل أبدا أن يتم عمل البحث في مستشفى الثورة أو الكويت مثلا.. ويتم أيضا إرساله وقبوله من اللجنة العلمية بسوريا دون أن تعرض نتائجه على هيئة المستشفى ودون أن يستفيد منه أحد بما فيها المجلس نفسه!!

نحن هنا لا نوجه اللوم إطلاقا إلى المجلس.. ويكفي أن نفهم أنه يتكون من إدارة عامة في وزارة الصحة وبعدد محدود من الموظفين الإداريين ويتحرك في مساحة محددة .. وبمهام محددة أيضا.. ولكن لو أدركنا أن المجلس اليمني هو المسؤول عن الدراسات العليا التخصصية للأطباء .. أي أنه مؤسسة اكاديمية يتبعه جميع الأطباء في طول وعرض البلد.. وهو في رأيي الخاص يؤدي دورا أكبر من الجامعة.. للأطباء على الأقل.. فإن المطلوب من الحكومة مراجعة قرار إنشاء المجلس وإعادة هيكلته .. وتحويله إلى هيئة حكومية تعليمية مستقلة يشرف عليها مجلس أكاديمي مكون من أعضاء أكاديميين من الجامعات اليمنية الحكومية السبع بالإضافة إلى وزارة الصحة .. وبالإضافة إلى عمله الحالي في الإشراف على تدريب الأطباء في برنامج الاختصاصات وزمالة دبلوم وتنظيمها ، فإنه ينبغي أن يكون هو المسؤول الأول عن توزيع الاختصاصات الطبية على مناطق اليمن حسب الحاجة .. ووضع الخطط المستقبلية للدراسات العليا وربطها بحاجات المجتمع .. ويجب أن لا يعمل بشكل منعزل..

كما أن تزويده بمكتبة خاصة حديثة مجهزة بالأدوات البحثية والكتب والمراجع .. أمر في غاية الأهمية..

الحكومة مطلوب منها التعامل بجدية وبرؤية مستقلة مع المؤسسات التعليمية لاستيعاب الجديد من المعرفة والتكنولوجيا .. لأن إصلاحها لا يمكن بغير دعم ومساندة الحكومة .. وما نخشاه أن تتحول مثل هذه المكاسب الكبيرة إلى خرائب من خلال تهميش دورها وجعلها تعيش مأزق الفقر والعوز المعرفي ، ويأتي يوم نطالب بإلغائها لعدم قدرتها على مواكبة التطورات الجديدة والتقنيات المذهلة.

● استاذ مساعد – كلية الطب/ جامعة ذمار